مجلس الأعمال الكندى يبحث

استراتيجية قطاع الاتصالات

يعقد مجلس الاعمال المصرى- الكندى لقاء يوم الثلاثاء القادم يستضيف خلاله المهندس عاطف حلمى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. صرح بذلك المهندس معتز رسلان رئيس المجلس وقال ان الوزير سوف يتحدث خلال اللقاء حول استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واضاف: مشيرا الى ان هذا القطاع لعب دورا كبيرا فى دفع عجلة التنمية وكان الرابح الاكبر بين قطاعات الاقتصاد رغم التحديات التى شهدتها مصر فى الفترة الماضية. وقال ان اللقاء سوف يشارك فيه كل من المهندس عثمان لطفى الاستاذ بهندسة القاهرة وعضو مجلس ادارة الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات ود. هشام سند رئيس مجلس ادارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

■ معتز رسلان

الحكومة تمنح رجال الأعمال «حبوب الشجاعة»

رسائل اطمئنان من وزيرى الاستثمار والاتصالات للمستثمرين المصريين والأمريكان والكنديين

محمود سالم

■ عاطف حلمى

■ أنيس اكليمندوس

■ معتز رسلان

لا تذهب الى حيث يأخذك الطريق، بل اذهب الى حيث لا يوجد طريق واترك أثرا.

حكمة قالها الفليسوف الامريكى الشهير راف امرسون، واستعان بها المهندس معتز رسلان رئيس مجلس الاعمال المصرى الكندى مشيرا الى ان هناك قطاعا يمكنه ترك هذا الاثر ألا وهو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل يجعله فرس الرهان للوصول الى مستقبل افضل وتجاوز التحديات الراهنة التى يواجهها الاقتصاد المصرى.

رسلان شرح رأيه بالقول ان ما بين «تمرد وتجرد» يبقى الاقتصاد هو الخاسر الاكبر من حالة الارتباك والانقسام التى يشهدها الشارع، وقال ان يوما بعد يوم تحيط بالاقتصاد تحديات عديدة لعل ابرزها حالة الركود التى تضرب الاسواق وأزمات الطاقة وارتفاع سعر الدولار والاضرابات والاحتجاجات الفئوية.. واضاف ان تأثير ذلك يبدو واضحا فى الخسائر المتلاحقة التى تتكبدها البورصة يوميا!

كلمات معتز رسلان طرحها فى لقاء عقده مجلس الاعمال المصرى الكندى استضاف خلاله المهندس عاطف حلمى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكلا من د. عثمان لطفى عضو مجلس ادارة الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات ود. هشام سند رئيس غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتحاد الغرف الصناعية.

ومن قبل كان هناك لقاء عقدته الغرفة التجارية الامريكية بمصر برئاسة رئيس مجلس ادارتها الجديد أنيس اكليمندوس استضافت خلاله يحيى حامد وزير الاستثمار والذى طرح امام اعضاء الغرفة «جرعة» لا بأس بها من الاطمئنان عندما وجه حديثه لكبار المستثمرين المصريين والامريكيين مطمئنا اياهم من مظاهرات ٣٠ يونيو وقال: اطمئنوا.. ما تخافوش.. سوف نحمى مصالحكم ومنشآتكم. وقال انه اجرى اتصالا بوزير الداخلية طالبا من تشديد الرقابة وزيادة التواجد الامنى بالمناطق الصناعية مثل ٦ اكتوبر وبرج العرب والعاشر من رمضان وغيرها من المناطق التى تزدحم بالمصانع والمنشآت التجارية.. وأضاف الوزير قائلا: لن يستطيع أحد أن يمس المنشآت الاستثمارية فى مصر

الحقيقة ان لقاء وزير الاستثمار ومن بعده لقاء وزير الاتصالات تركا بصمة طيبة لدى اعضاء كل من الغرفة التجارية الامريكية ومجلس الاعمال المصرى الكندى.

صحيح ان عددا كبيرا من رجال المال والاعمال ينتابهم قدر من القلق من مظاهرات ٣٠ يونيو ولكنهم فى نفس الوقت يملكون قدراً اكبر من القناعة بأن تلك المظاهرات ستكون سلمية وان الملايين سيكونون اكثر حرصا على منشآتهم الصناعية والتجارية.. ومع كل هذا وذاك يقولون فى صوت واحد: «ربنا يستر».

فى مقدمة هؤلاء أنيس اكليمندوس رئيس الغرفة الامريكية الذى اعرب عن قلقه من تلك المظاهرات معللا ذلك بأنه يحب أن يفكر فيما بعد. هو يحدد اسلوبا للنجاح وعندما ينجح يفكر فى الخطوة التالية.. وماذا يفعل غدا.. ولذا فإن الامور أمامه - وامام عدد كبير من المستثمرين - غير واضحة!. وأضاف مشيرا الى ان الصورة تبدو غير مكتملة وناقصة وتحتاج الى قدر ما من الوضوح والشفافية واليقين، وقال ان التوتر والتذبذب هما أكبر اعداء الاستثمار.. واستطرد مؤكدا على أن رجل الاعمال الآن لا يعرف رأسه من قدميه! الوضوح ضرورى لاى انسان وبالقطع حتمى لاى رجل اعمال.. وعموما «ربنا يستر».

والحقيقة ان وزير الاستثمار يحيى حامد كان يملك نفس القدر من الاقتناع بأهمية الوضوح والمصالحة على المجتمع وهو ما عبر عنه بالاشارة الى تعديل بعض مواد قانون الاستثمار لمنح الوزير الصلاحيات للتصالح مع رجال الاعمال. وفى هذا الصدد عبر الوزير عن احترامه للقانون واحكامه وقال انه يجب تقديم امثلة لتشجيع المستثمرين - مصريين وأجانب - على الاستثمار فى مصر.. وضرب مثالا بالمهندس

وزير الاتصالات: ٢٤ مليار جنيه استثمارات توفر ٥٠ ألف فرصة عمل هذا العام

قال المهندس عاطف حلمى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ان حجم الاستثمارات فى القطاع خلال العام المالى الجديد الذى يبدأ الشهر المقبل تصل الى ٢٤ مليار جنيه ، نصيب الاستثمارات الحكومية فيها ١٠ الى ١٥ ٪ فقط والباقى مساهمات القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات ،ورصد فى – تصريحات خاصة لـ الاهرام ابرز المشروعات التى تستهدف جذب الاستثمارات الجديدة تتمثل فى الانترنت فائق السرعة «البرودباند»، والقرية التكنولوجية فى كل من المعادى والاسماعيلية ، والتحول الرقمى للتليفزيون ، الى جانب مبادرات تطوير قطاعات الدولة فى مجالات العدل والتعليم والصحة والشباب .

وقدر الوزير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التى ستوفرها هذه المشروعات بـ ٥٠ الف فرصة عمل جديدة ، ترتفع الى ١٠٠ الف فى السنوات الثلاث المقبلة ، فى الوقت الذى سيرتفع فيه معدل النمو فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٦ ٪ حاليا الى ١٠ ٪ العام المقبل ، ومساهمة القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى من ٣,٢ ٪ حاليا الى ٤,١ ٪ العام المقبل . وقال ان استراتيجية الوزراة تسعى الى تحقيق قفزة فى معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصل الى ٢٠ ٪ خلال خمس سنوات ، وان تقفز مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى الى ١٠ ٪ بحلول ٢٠١٨ .

وقال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات امام مجلس الاعمال الكندى المصرى برئاسة المهندس معتز رسلان مساء امس بحضور الدكتور عثمان لطفى استاذ الاتصالات ، والمهندس هانى سند رئيس غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتحاد الصناعات ، ان الاستثمارات المستهدفة فى برامج التعليم والصحة والتجارة الالكترونية خلال السنوات الثلاث المقبلة ٣٣مليار جنيه منها ١٠ ٪ فقط حكومية والباقى

وزير الاتصالات ورئيس مجلس الأعمال ورئيس غرفة تكنولوجيا المعلومات خلال المؤتمر

للقطاع الخاص .وبالتركيز بالاساس على البرودباند الذى لا تتجاوز نسبة انتشاره حاليا ٢٠ ٪ فقط ونسبة ١,٣ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وهو امر وصفه الوزير بالمحزن ، وانه تم استهداف استثمارات ضخمة تصل الى ٧ مليارات جنيه منها ٢,٤ مليار خلال المحلة الاولى من سبتمبر المقبل ولمدة عام ، ثم ٤ مليارات جنيه فى السنة التالية ومثلها فى السنة الثالثة ، ونوه الوزير الى ان استراتيجية الوزارة تسعى لان تصبح مصر مركزا محوريا للانترنت بالاستفادة من الكابلات البحرية –١٨ كابل تمر بمصر – والحاسوبية السحابية ، كما تصل الاستثمارات فى الحدائق التكنولوجية الى ٤٥ مليار جنيه حتى ٢٠١٨ ، والتصميم التكنولوجى ٣٠الى ٤٠ مليار جنيه .

واستبعد الاعلان فى الوقت الراهن عن عن الرخصة الرابعة للمحمول ، قائلا ان هذا الامر مازال سابقا لأوانه، خاصة فى ظل الأوضاع الراهنة، وكشف عن الاتفاق مع مصلحة الاحوال المدنية بوزارة الداخلية عن تفعيل التوقيع الالكترونى خلال الشهر المقبل على بطاقة الرقم القومى .

وقال الوزير انه فى الطريق حاليا تشريع جديد يمكن الوزارة من حماية مستخدمى شبكات الإنترنت من خلال مكافحة جرائم عبر الإنترنت أن الوزارة تعمل حاليا على مشغلى السوق لتعزيز استخدام إمكانيتهم والاستفادة من قدراتهم ومن تفعيل خدمات تحويل الأموال عبر شبكات المحمول إلى جانب تلبية مطالب منح التراخيص، وهو ما تم تطبيقه الأسبوع الجارى من قبل إحدى شركات المحمول العاملة فى مصر على أن تبدأ باقى شركات المحمول فى مصر تقديم الخدمة ذاتها خلال يوليو المقبل.

وقال حلمى ان لدينا حاليا ٤٥٠٠ متعهد فى الخدمات وهناك ٢٥ الف متر مربع لمضاعفة هذا النشاط ، وهوما ساهم فى توفير ٥ الاف فرصة عمل الى جانب ٢٠ الف فربصة عمل غير مباشرة ، ولفت الى ان الوزارة تسعى ايضا استضافة عدد من المؤتمرات الدولية ابرزها القمة العالمية للمعلومات التى ستنعقد اوائل العام المقبل فى شرم الشيخ ومن المقرر ان يشارك فيها ٢٠ رئيس وزراء وعدد كبير من وزراء الاتصالات والمعلومات فى العالم ، وستتيح فرصة قوية لعرض فرص الاستثمار والترويج لاستراتيجية الوزارة ومشروعاتها لجذب الاستثمارات الخارجية ، كما سيتم عقد قمة افريقية للاتصالات والمعلومات ، خلال الاشهر المقبلة ، وايضا اجتماع وزراء الاتصالات العرب .

حلمى : نسعى لجذب 33 مليار جنيه استثمارات محلية وأجنبية

كتبت : هند خليفة

لعب قطاع الاتصالات دورا كبيرا فى دفع عجلة التنمية، وكان الرابح الأكبر بين قطاعات الإقتصاد رغم التحديات الكبيرة التى شهدتها الدولة خلال الفترة الماضية، ورغم الأحداث التى مازالت تلقى بظلالها على الأداء الاقتصادى، فإن الجميع يعلق آمالا كبيرة على استراتيجية قطاع الاتصالات فى تحريك عجلة الاقتصاد ودعم خطط التنمية للعبور بالدولة إلى مستقبل أفضل وفى هذا الإطار قام مجلس الأعمال الكندى - المصرى بعقد ندوة"استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ... المستحدثات وآليات التنفيذ" بحضور الوزير عاطف حلمى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذى قام بعرض استراتيجية القطاع خلال السنوات المقبلة، مناقشة التحديات والمشكلات والفرص الاستثمارية بالقطاع.

قال المهندس عاطف حلمى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ان قطاع الاتصالات فى مصر سيشهد طفرة كبيرة خلال الفترة القليلة المقبلة، موضحًا أن الوزارة تسعى لجذب استثمارات محلية وأجنبية تصل الى ما يقرب من ٣٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٤

وأضاف الوزير أن هناك استراتيجية جديدة قامت الوزارة بوضعها مع عدد من الجهات المهتمة بهذا القطاع والتى سوف يتم من خلالها تدشين عدد من المشروعات الحكومية باستثمارات تقدر بـ ١٩٥ مليون جنيه، موضحا أن الاستراتيجية الجديدة تستهدف عدداً من الحوافز الاستثمارية لجذب رجال الاعمال الاجانب عن طريق التشريعات الجديدة مع توافر البنية التحتية المناسبة فى مجال الاتصالات.

عاطف حلمى

وقال حلمى ان أهداف الاستراتيجية تتركز فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المساهمة فى تعميق الهوية الرقمية وحقوق الاتصالات، بالإضافة إلى تطوير قطاع الاتصالات بما يضمن جذب استثمارات جديدة تساعد الاقتصاد المصرى على الخروج من كبوته الحالية ، موضحا أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا خلال الفترة القادمة لتحقيق تلك الاهداف بنسبة مساهمة تصل إلى ٧٢٪، لافتا إلى ضرورة تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص والحفاظ على الاستدامة والشفافية فى كل إجراء يتم القيام به مع القطاع الخاص من خلال تعميق الإطار التشريعى.

وكشف حلمى أنه تم توفير ٨ الاف فرصة عمل مباشرة و٢٠ الف فرصة عمل مباشرة سيتم تحقيقها أواخر العام المقبل، لافتًا إلى أنه يسعى للوصول الى ٥٠ الف فرصة عمل بحلول عام ٢٠١٨

وتوقع حلمى مع الاستمرار فى عمل مشروعات الخطة أنها ستحقق أكثر من ١٠٪ زيادة على الناتج المحلى بقيمة ١١ مليار جنية وأن هذا الرقم سيتضاعف بحلول عام ٢٠١٧ .

وأشار إلى أنه تم تصنيع ١٠آلاف تابلات مصرى وسيتم طرحهم قريبا بالاسواق التجارية، مؤكداً أن هذه الصناعة ستحقق نمو كبير خلال السنوات المقبلة.

وأوضح الوزير أن هناك ٥ مشروعات كبرى بمشاركة القطاع الخاص بنسبة ١٠٠٪ وسيتم طرح الاسهم للمواطنين والشركات، لافتا إلى أن هناك ٣مشروعات حدائق التكنولوجيا فى المعادى، وأسوان والمنصورة، بتكلفة إجمالية ٩٠ مليار جنيه ، بنسبة مساهمة ٢٠٪ للحكومة و٨٠٪ للقطاع الخاص، لافتا إلى أنه تم تخصيص ٧ مليارات جنيه لتطوير خدمة البرودباند حتى عام ٢٠١٨ .

وقال الدكتور عثمان لطفى عضو مجلس إدارة الجهازالقومى لتنظيم الإتصالات، ان الوزارة عليها أن تتخذ اجراءات تهدف إلى تنشيط السوق مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وإنعاش الحياة الإقتصادية، مؤكدا إن إتمام الإجراءات المزمع أن تقوم بإتخاذها وزارة الاتصالات سيوفر جوا مناسبا للمنافسة بين شركات المحمول، مشيرا إلى أن تنظيم الاتصالات ينتظر حتى يتحقق شعور عام بوجود منافسة قوية وعادلة لاتخاذ هذه الخطوة.

وأكد أن هذا لا يعنى ترك كل شىء فى أيدى الشركات لأن هناك إجراءات كقياسات الجودة لا يمكن للمرفق أن يهملها، وأضاف أن المرفق لن يتدخل فى كل كبيرة وصغيرة لكنه سيترك المجال للشركات فى تحديد الأسعار بشرط عدم وجود أى شبهات لحرق الأسعار وسيحرص على أن يقابل الزيادة فى أعداد المشتركين زيادة فى الاستثمار لتحسين جودة الخدمات.

وقال لطفى انه من حق شركات المحمول المطالبة بتخفيض قبضة الجهاز عن المنظومة، ومن حقها كذلك أن تقدم عروضاً وخدمات دون انتظار موافقة الجهاز، مشيرا إلى أن الحصول على إذن المرفق قبل تقديم أى خدمة جديدة يفقدها عنصر المفاجأة، لكنه أكد أن الانتقال من مرحلة احتكار الدولة لمرحلة تحرير الخدمات، لابد أن يتم على مراحل ولا يوجد ما يسمى آليات سوق مطلقة حتى فى الدول الأوروبية على اعتبار أن المستهلك هو الطرف الأضعف.

وأضاف إن مرفق الاتصالات يحقق التوازن بين الشركات والأفراد وبين الشركات وبعضها البعض، مشيرا إلى أن بعض الدول ظهر لديها مشاكل فى المرحلة الانتقالية مما أدى لخسارة بعض الشركات واستغناء بعضها عن جزء من العاملين نتيجة عدم قدرتها على المنافسة وبالتالى تصبح هذه المسألة قضية أمن قومى، لأنه من غير المقبول أن يتم ترك الشركة المصرية للاتصالات على سبيل المثال دون حماية فى ظل التحرير المنتظر لهذا القطاع، حتى لا تنهار الشركة وهذا ما ينطبق على أى شركة خاصة أيضا.